

## السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر : دراسه تحليليه

دكتور مصطفى محمد عز العرب

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

مقدمة:

يعتبر وجود السوق السوداء للنقد الأجنبي من الظواهر الاقتصادية السائدة من العديد من الدول النامية، وإن كان هناك اختلافاً فيما بينها سواء في مدى تنظيمها، أو الاعتراف بهذا الوجود. إن السبب الرئيسي في نشأتها وتطورها يرجع إلى النقص الحاد والمستمر في إيرادات الدولة من النقد الأجنبي وعدم تمثييه مع الزيادة في الطلب عليه، الأمر الذي استدعى فرض تدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر للرقابه على مصادر هذا النقد واستخداماته، بهدف حسن استخدامه أو توجيهه وفقاً لما تقتضيه اعتبارات وأولويات التنمية الاقتصادية. غير أنه على الجانب الآخر هناك طلباً متزايداً لم يتم الوفاء بمتطلباته سواء للسلع الأخرى التي قد لا تكون تحت رقابة أو إدارة السلطات الاقتصادية، أو حتى نفس السلع والتي تتولى الدولة استيرادها وتكون عرضه لبعض الاختناقات نتيجة عدم تمكن الدولة من توفيرها في الوقت المناسب أو الخطأ في تقدير ما هو مطلوب منها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الوفاء بالمتطلبات الكلية وفقاً للطلب عليها في السوق المحلي، مما أوجد سوقاً آخر للتعامل بخلاف سوق النقد الأجنبي الرسمي للوفاء بهذه المتطلبات، في ظل توافر العرض الخاص به، والذي يأخذ طريقه إلى هذه السوق بعيداً عن القنوات الشرعيه.

وعلى الرغم من أن وجود هذه السوق يعد ظاهره ملموسه وقائمه، إلا أنها لم تحظ إلا بعدد قليل من الدراسات للتعرف على مكوناتها، المتغيرات المؤثره فيها، وأهم خصائصها، بالشكل الذي يمكن من شرح السلوك السائد بها. لذلك تحاول هذه الدراسه المشاركه في سد هذا النقص، بالتعرض إلى السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر، بعد تزايد نشاطها وتأثيرها على الاقتصاد القومي، خاصة وإن دورها لم يعد هامشياً كما كان في الماضي (في فترة الستينيات وما قبلها)، بل إنها الآن أصبحت تشارك وبصوره أساسيه في تحريك وتحديد سعر الصرف في السوق الرسمي.

### هدف البحث ومنهجيته:

يهدف هذا البحث إلى التعرض بالدراسة التحليلية إلى ظاهرة وجود السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر من خلال التعرف على أهم الخصائص المميزه لها، بالإضافة إلى أهم المحددات التي تلعب أكبر الأثر في التأثير عليها، مع تدعيم هذه الدراسة بالتحليل الإحصائي للمتغيرات والخصائص التي سوف يتم تقديمها نظرياً لشرح سلوك هذه السوق.

### خطة البحث:

سوف يتم التعرض إلى مكونات هذا البحث في مبحثين متتاليين:

المبحث الأول: وفيه يتم تناول دراسة السوق السوداء في مصر وذلك من خلال التعرض إلى مكوناتها وآثارها مع بيان أهم الخصائص المصاحبة لها.

المبحث الثاني: يتعرض إلى أهم المحددات المستقبلية المؤثرة على تحديد هذا السعر.

وأخيراً يتعرض البحث في النهايه إلى الخلاصه وأهم الاستنتاجات المترتبة على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي.

## المبحث الأول

### السوق السوداء للنقد الأجنبي: الخصائص والآثار

لقد تصاعدت وتزايدت أهمية السوق السوداء في مصر عبر الفترات المختلفة التي مر بها نشاط هذه السوق. ففي ظل انخفاض مستويات الدخل، وضعف النشاط الاقتصادي، كانت عمليات السوق السوداء محدودة وفي أضيق نطاق ممكن. غير أنه مع ارتفاع مستويات الدخل، وبدء عملية التنمية الاقتصادية بشكل مكثف، تزايد الطلب على الواردات، مما استلزم فرض رقابه على مصادر النقد الأجنبي والذي يتميز بندرته للوفاء بهذه المتطلبات<sup>(١)</sup>. في ظل هذه الندرة للنقد الأجنبي وارتفاع الطلب عليه سواء للاستخدامات الرئيسية أو الاستخدامات الأخرى (استيراد السلع والخدمات الكماليه من سفر وسياحه ... إلخ)، ازداد نشاط السوق السوداء للنقد الأجنبي، بل إن الإدارة الاقتصادية عمدت في النهاية إلى الاعتراف بوجودها وأهمية استخدامات مواردها للوفاء ببعض المتطلبات الأساسية اللازمة للقطاع الخاص، لسد النقص في احتياجاته، والتي تعجز الإدارة الاقتصادية عن توفيرها. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإرتفاع الملحوظ في قيم الاستيراد بدون تحويل عمله<sup>(٢)</sup>، حيث ترك للمتعاملين في النقد الأجنبي (خارج إدارة ورقابة الدولة) الحرية في استخدام ما هو متاح منه للوفاء ببعض المتطلبات الأساسية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي [انظر جدول رقم (١)].

وعلى الرغم من أن دور الاستيراد بدون تحويل عمله كان هامشياً في البدايه، إذ مثل ٠.٠٤٪ من قيمة الواردات الكليه عام ١٩٧٤، ارتفع هذا الرقم وبشكل تدريجي ليصل إلى مايقرب من ربع القيمة الكليه للواردات عن العام ١٩٨٢/٨٣، مما أدى إلى بروز أهمية وتطور استخدامات التحويلات الخاصه بالعاملين في الخارج، والتي تمثل العرض الأساسي للنقد الأجنبي للسوق السوداء في مصر كما يتضح من الجدول، حيث أن رقم الاستيراد بدون تحويل عمله يمثل مايزيد عن ٧٥٪ من قيم التحويلات عام ١٩٨٥/٨٤.

جدول رقم (١)  
تطور تحويلات العاملين في الخارج والاستيراد بدون تحويل عمله  
خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥/٨٤

السنة	تحويلات العاملين		الاستيراد بدون تحويل عمله		الإجمالي		نسبة الاستيراد بدون تحويل عمله إلى إجمالي الواردات
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
١٩٧٠	٢,٥	١٠٠	-	-	٢,٥	١٠٠	٣٤٢
١٩٧١	٢,٨	١٠٠	-	-	٢,٨	١٠٠	٣٩٩,٩
١٩٧٢	٣٥,٤	١٠٠	-	-	٣٥,٤	١٠٠	٣٩٠,٨
١٩٧٣	٣٤,١	١٠٠	-	-	٣٤,١	١٠٠	٣٦١,١
١٩٧٤	١٤٨,٧	٩٧	٤,٦	٣	١٥٣,٣	١٠٠	٩٢٠,١
١٩٧٥	١٨٩,١	٧٨,٥	٥١,٨	٢١,٥	٢٤٠,٩	١٠٠	١٥٣٩,٣
١٩٧٦	٢٣٨,١	٦٠,٤	١٥٥,٧	٣٩,٦	٣٩٤,٨	١٠٠	١٤٨٩,٩
١٩٧٧	٣٥٨,٢	٥٧,٥	٢٦٥,٢	٤٢,٥	٦٣٣,٤	١٠٠	١٨٨٤,٣
١٩٧٨	٦٤٤,٥	٥٣	٥٨٧,٢	٤٧	١٢٣١,٤	١٠٠	٣٦٩٧,٨
١٩٧٩	٦١٠,٥	٤٢	٨٣٩,٣	٥٨	١٤٤٩,٨	١٠٠	٤٦٧٢,٦
١٩٨١/١٩٨٠	٨٥٤,٤	٤١	١٢٥٠,٨	٥٩	٢١٠٥,٢	١٠٠	٦٦٧٨,٨
١٩٨٢/١٩٨١	٥٣١,١	٣٨	٨٧٥,٦	٦٢	١٤٠٦,٧	١٠٠	٦٥٦٩
١٩٨٣/١٩٨٢	٨٤٦,٧	٣٨	١٣٩٦,٥	٦٢	٢٢٤٣,٧	١٠٠	٦٣٨٢
١٩٨٤/١٩٨٣	١٠٦٥	٣٨	١٧٤٩	٦٢	٢٨١٤	١٠٠	٧٣٤٨,٨
١٩٨٥/١٩٨٤	٣٦١,٢	٣٤	١١٢٦,٦	٧٦	١٤٨٧,٨	١٠٠	٧٤٩٥,٩

المصدر:

الأرقام من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ مأخوذة من البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد (٣٢) العدد الثالث والرابع ١٩٧٩ ص ٢٢٥، أما باقي الأرقام فقد أخذت من البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٨)، العدد الأول ١٩٨٥، ص ٨٠، ١٢٣، أما أرقام الواردات فقد أخذت من البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من جانب الإدارة الاقتصادية لتضييق نطاق وحجم هذه السوق، إلا أنه لم يكتب لها النجاح بالدرجة المطلوبة، نظراً لوجود الحافز على استمرار هذه السوق والمتمثل في العائد الناتج من الدخول فيها في ظل تزايد الطلب عليها وعدم استجابة الإدارة الاقتصادية وبشكل فوري للمتغيرات المؤثرة عليها ووجود بعض التأثيرات الإيجابية لها [انظر في ذلك تطور ورقم السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء والمبينه بالجدول رقم (٢)]. لقد تمثلت بعض المحاولات الأولى في الآتي:

(١) منح علاوة تفضيلية [السعر التشجيعي]<sup>(٣)</sup> عند انسياب عائدات هذه السوق إلى المنافذ الرسمية بالبنوك. غير أنه مالبث أن ازداد العائد في السوق السوداء بمعدل أكبر من السعر التشجيعي عبر القنوات الرسمية في ظل تزايد الطلب عليه خارج هذا الإطار الرسمي بجانب السرعة في التنفيذ وبعيداً عن الإجراءات الروتينية والإدارية المصاحبة لطلب النقد الأجنبي من السوق الرسمي، مما دعم استمرار هذه السوق<sup>(٤)</sup>.

(٢) الاعتراف بوجود السوق السوداء وعائدها، ويتمثل في اتجاه السعر الرسمي إلى المساواة مع السعر في السوق السوداء عند كل إعادة لتقييم العملة. غير أنه مايلبث أن تتحقق هذه المساواة، حتى يبدأ السعر في السوق السوداء إلى الارتفاع بمعدل آخر وبشكل تدريجي حتى يظل الفارق سعري قائماً. ولعل السبب الرئيسي في هذا يرجع إلى وجود المرونة العالية في الطلب على النقد الأجنبي داخل هذه السوق والقادر على امتصاص هذه الزيادة وبشكل يكاد يكون كاملاً.

إن هذه التطورات في حجم ونطاق السوق السوداء في مصر يستدعي التعرف على أهم الخصائص المميزة لهذه السوق، والتي من الممكن ملاحظتها عبر هذه الفترة غير القصيرة من نشاطها، ثم ماهي الآثار المترتبة على هذا الوجود، وهل ينبغي الاستمرار في النظر إلى السوق كظاهرة سلبية، أم إن هناك العديد من الآثار الإيجابية والتي قد ترى الإدارة الاقتصادية أهمية الاستمرار في وجودها لتحقيق هذه الآثار؟ هذا ماسوف يتم التعرض إليه في السطور التالية:

جدول رقم (٢)  
تطور أسعار الصرف في السوق الرسمي والسوداء عن الفترة ٧٠ - ١٩٨٧

السنة	سعر الصرف الرسمي دولار لكل جنيه مصري	سعر الصرف في السوق السوداء دولار لكل جنيه مصري	الفرق بين السعيرين
١٩٧٠	٢,٣	١,١	١,٢
١٩٧١	٢,٣	١,١٥	١,١٥
١٩٧٢	٢,٣	١,٣١	,٩٩
١٩٧٣	٢,٥٦	١,٥٤	١,٠٢
١٩٧٤	٢,٥٦	١,٤٤	١,١٢
١٩٧٥	٢,٥٦	١,٤٢	١,١٤
١٩٧٦	٢,٥٦	١,٣٥	١,٢١
١٩٧٧	٢,٥٦	١,٣٤	١,٢٢
١٩٧٨	٢,٥٦	١,٣٤	١,٢٢
١٩٧٩	١,٤٣	١,٣٣	,١٠
١٩٨٠	١,٤٣	١,٣١	,١٢
١٩٨١	١,٤٣	١	,٤٣
١٩٨٢	١,٤٣	,٩٢	,٥١
١٩٨٣	١,٤٣	,٨٥	,٥٨
١٩٨٤	١,٤٣	,٦٨	,٧٥
١٩٨٥	١,٤٣	,٦٤	,٣٩
١٩٨٦	١,٤٣	,٥٤	,٨٩
١٩٨٧	١,٤٣	,٤٨	,٩٥

المصدر:

الأرقام من ٧٠ - ١٩٨١ أخذت من:

Food Subsidies in Egypt: Their Impact on foreign  
Exchange and Trade By Grant Scobie IFPRI Report No. 40  
Washington, p. 52

أما بقية الأرقام فقد تم حسابها بناء على الجدول المذكور في بنك مصر: النشره  
الاقتصادي، السنة (٣١) العدد الأول ١٩٨٧.

## أولاً: آثار السوق السوداء:

لا يمكن القول أن ظاهرة السوق السوداء تعتبر كلها سلبية، حيث هناك بعض الايجابيات المصاحبة لها، والتي قد ترى الإدارة الاقتصادية أهمية وجودها، خاصة إذا لم تكن الآثار السلبية لها على درجة كبيرة، بما يغطي هذه الايجابيات:

### (أ) الآثار الايجابية:

تتمثل أهم الآثار الايجابية في الآتي:

١- توفير مزيد من النقد الأجنبي والحد من تهرب رؤوس الأموال إلى الخارج والاستثمار في السوق المحلي:

يساعد وجود السوق السوداء على جلب المزيد من النقد الأجنبي، حيث يمثل الفارق السعري حافزاً لحاملي هذا النقد على سرعة تحويلها، وسعي المضاربين إلى الحصول على هذه الأموال وتوفيرها لمواجهة الطلب على النقد الأجنبي بعد الترخيص بتوفير المستلزمات السلعية، بعيداً عن الإدارة الحكومية ورقابتها [انظر جدول رقم (١) ومدى امتصاص هذه المحاولات لتحويلات العاملين، وتطور هذه التحويلات]. لذلك وجدت هذه الأموال فرصتها للدخول بعد أن كانت تستثمر أو يتم الاحتفاظ بها في الخارج، نظراً لضعف العائد الداخلي، أو ضياع عائد ليس بالقليل إذا ماتم تحويلها عبر القنوات الشرعية.

٢- رفع معدلات الادخار:

إن وجود السوق السوداء للنقد الأجنبي وارتفاع سعر الصرف الخاص به بمرور الزمن بالنسبة للسعر الرسمي أدى إلى تزايد الطلب على النقد الأجنبي، خاصة وأن معدلات الزيادة به تمتص نسبة لا بأس بها من معدلات الارتفاع في المستوى العام للأسعار. لذلك يوفر النقد الأجنبي فرصة للادخار، مع الاحتفاظ بالقيمه الحقيقية، وتوفير عنصر السيولة الدائم له.

لقد ظلت العملة المحليه مخزناً للقيمه لفترات طويله، على الرغم من العائد السلبي الناتج من تناقص القيمه الحقيقيه لها، بمرور الزمن في ظل الارتفاع المستمر للأسعار. إن وجود السوق السوداء، والتسهيلات الأخبيره التي أتاحت للتعامل في النقد الأجنبي، ساعد على استخدام الدولار كمخزن للقيمه، ووجود طلب عليه لم يكن قائماً لهذا الغرض، مما ساهم في ارتفاع قيمته.

### ٣- الأثر الإعلامي والاقتصادي:

يحقق وجود السوق السوداء، للنقد الأجنبي أثراً اعلامياً واقتصادياً، متمثلاً ذلك في توفير السلع المختلفه بالأسعار الرسميه والمعلنه، خاصه السلع الاستهلاكيه أو شبه الكماليه، ومدى الجهود التي تبذل لتحقيق نوع من الثبات لأسعار الصرف بما لا يؤثر على ارتفاع أسعار السلع الأساسيه. بالإضافة إلى ذلك فإن السوق السوداء، للنقد الأجنبي وتطور أسعاره يعتبر من المؤشرات الأساسيه لمدى العجز في ميزان المدفوعات وتزايد الأعباء على الإدارة الاقتصاديه (من خلال الديون وفوائدها)، هذا بالإضافة إلى ضعف قدرة الدوله على توفير النقد الأجنبي لسداد هذه الأعباء، وتلك الإلتزامات. لذلك فإن الارتفاع المستمر لسعر الصرف يعتبر مؤشراً على استمرار حالة العجز، بالإضافة إلى تناقص قدرة الدوله على توفير الإيرادات لسداد التزاماتها الدوليه.

إن وجود السوق السوداء، لها تأثيرها أخيراً على التوقعات المستقبليه، حيث إن ارتفاع الفارق بين السعر في السوق السوداء، ونظيره الرسمي قد يكون مؤشراً يمكن الاستدلال منه عن احتمال تدخل الدوله، أما في السوق السوداء، لتضيق حجم الطلب عليها، وتسرب التحويلات إليها، أو إعادة تقييم العملة لخفض هذا الفارق السعري.



٤- المساهمة في تحقيق أهداف السياسات التوسعية أو الانكماشية (والتي ترى الإدارة الاقتصادية أهمية استخدامها والوصول إليها) وفقاً لدرجة الفائض أو العجز في السوق السوداء، حيث إن وجود فائض في السوق السوداء سوف يكون له أثره التوسعي على الاقتصاد القومي، مصاحباً بارتفاع في الاستهلاك الكلي. وعلى العكس إذا كان هناك انكماش أو عجز في نشاط هذا السوق فإنه يساعد على تحقيق حاله من الانكماش في السوق المحلي الكلي. إن المشكله تكمن في حدوث هذا الانكماش أو التوسع بدون متابعه من الإدارة الاقتصادية. لذلك فإن سعر الصرف في السوق السوداء يعتبر عاملاً مساعداً أو مثبطاً، وفقاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي. ففي فترة الصيف وعودة الكثير من العاملين في الخارج يكون هناك فائضاً في السوق السوداء، وبالتالي للحفاظ على درجة التوازن، ينبغي خفض حدة مصادر الانفاق الأخرى، وعلى العكس بعد انتهاء هذا الموسم وخفض حدة المساهمة في الانفاق الكلي نتيجة استنفاد حالة الفائض به، فإن الأمر يستوجب من الإدارة الاقتصادية متابعة حالة السوق السوداء، وتبني سياسات من شأنها عدم حدوث الازدواج سواء في زيادة الانفاق أو خفضه مع السوق السوداء، بما لا يزيد من حدة التضخم (لزيادة الانفاق عما ينبغي)، أو الانكماش (لخفض الانفاق عما ينبغي).

(ب) الآثار السلبية:

إن وجود الآثار الإيجابية السابق ذكرها لاتعني اغفال الآثار السلبية، والتي عادة مايركز عليها معارضي السياسات الاقتصادية المتبعه بواسطة الدوله لوجود هذه السوق. وتتمثل أهم هذه الآثار في:

١- المساهمة في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية:

إن وجود هذه السوق السوداء سوف يشجع على استمرار وزيادة الأنشطة التي تتعامل مباشرة بايراداتها في هذه السوق، بينما تتكتمش الأنشطة

الاقتصادي الأخرى والتي تتعامل في إطار السوق الرسمية. إن ذلك يمثل ضربه على أنشطتها، مما يخفض من الحافز على المشاركة فيها أو زيادتها في المستقبل. إن هذا يعني إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية وفقاً لهذه الربحية الجديدة، مما يؤثر على مدى تخصيص الموارد مستقبلاً، خاصة وأنها لاتخضع كاملاً لظروف المنافسة الكاملة، وإن دور المضاربه السلبي فيها له تأثيره على هذه الربحية. إن العمل في ظل عدم تحقيق الكفاءة سوف يساهم في ازدياد حدة عدم الكفاءة، حتى في الأسواق الأخرى التي تعمل في ظروف قريه من هذه الكفاءة، مما يساهم في سوء التخصيص للموارد الاقتصادية الموجهة لها.

## ٢- المساهمه في ارتفاع معدلات التضخم:

إن وجود العجز الدائم وعدم استطاعة الإدارة الاقتصادية توفير هذه المستلزمات باستمرار، يعني وجود طلب زائد على استعداد لدفع الأسعار المرتفعه والتي قد يلجأ إليها منتجي هذه المنتجات، نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في ظل ارتفاع الأسعار في السوق السوداء والمضاربه عليها. إن ارتفاع الأسعار للسلع القابله للتجار في نطاق السوق السوداء، سوف يؤثر على أسعار السلع الأخرى، نتيجة ارتفاع تكاليف استخدام عناصر الانتاج المستخدمه فيها في ظل ارتفاع الأرباح وعوائد عناصر الانتاج المستخدمه للسلع الداخلة في نطاق السوق السوداء، مما يترتب عليه في النهايه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

## ٣- المساهمه في ازدياد سوء توزيع الدخل:

على الرغم من أن سعر الصرف في السوق السوداء يعتبر من الوسائل التي تستخدم لتحقيق نوع من العداله في توزيع الدخل، نظراً لتأثير ذلك على أصحاب الدخل المرتفعه، حيث إن ذلك يمثل ضريبة إضافية على دخولهم (نتيجة زيادة استهلاك السلع المستوردة ذات الأسعار المرتفعه)، إلا أنه على الجانب الآخر،

فان السوق السوداء قد تسبب من توزيع هذه الدخول، نتيجة وجود فئه من المتعاملين سوف تثرى من الاتجار في هذا النشاط (ولا يتمشى مع ما يبذل من جهد أو رأس مال). كما أن ارتفاع عائدات التصدير لمن يسمح له بالعمل في هذه السوق يعني مزيداً من سوء توزيع الدخول في اتجاه هذه القطاعات أو الطوائف داخل الاقتصاد القومي. وأخيراً فان أسعار استخدام عناصر الانتاج لن تتحرك بطريقه متساويه، بما يساهم في حسن توزيع الدخول وفقاً لهذه الأرباح المرتفعه من هذا النشاط الذي يعتمد على استخدامات احتياجاته من السوق السوداء. إن الأجور مثلاً (والتي تمثل أكبر بنود التكلفة) لن تتحرك بنفس سرعة تغير الأرباح للعاملين في هذه الأنشطة، مما يعني المزيد من سوء توزيع الدخول لصالح أصحاب رؤوس الأموال.

ثانياً: خصائص السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر:

إن دراسة وتتبع السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر، تمكن من استخلاص مجموعه من الخصائص المميزة، والتي لها تأثيرها على اتجاهات هذه السوق وعلاقتها بالسعر الرسمي، وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

١- وجود استمرار العلاقة الطردية بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء:

يتميز سعر الصرف في السوق السوداء بوجود علاقته طردية مع السعر الرسمي، بمعنى أنه كلما ارتفع السعر الرسمي بالعمله المحليه لأي عمله أجنبيه، فان سعر السوق السوداء يبدأ هو الآخر بالارتفاع للحفاظ على مستوى معين من الفارق سعري. لذلك فان أي إعادة لتقييم العمله وبما يعكس قيمتها الحقيقيه في السوق سرعان ما يظهر أثرها مباشرة في السوق السوداء، لكي يزداد وبنفس القيمه، مع وجود فترة إبطاء ليست بالطويله، مما يعود بالفارق سعري ما بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء إلى ما كان عليه.

إن هذا السلوك يتعارض مع آراء العاملين في صندوق النقد الدولي<sup>(٥)</sup> والتي ترى امكانية خفض هذا الفارق السعري من خلال المزيد من التخفيض في سعر العملة الاجنبية بدلاله العمله المحليه. إن مدى تطبيق ذلك على تجربه المصريه يوضح خلاف ذلك، حيث إن أي تخفيض في العمله، وبما يقرب من قيمتها الحقيقيه، ويخفف أو يقضي على الفارق السعري، سرعان ما يستمر في الوجود بعد هذا التقييم وبشكل تدريجي، حتى يتم الحفاظ على نسبة الفارق السعري قبل إعادة التقييم.

وللتعرف على مدى وجود هذه العلاقة، تم اختبار ذلك من خلال تحركات كل من السعريين عبر سلسلة زمنية، من خلال الداله التاليه [عن الفتره من ٧٠ - ١٩٨٧]:

سعر الصرف في السوق السوداء = أ + ب سعر الصرف في السوق الرسمي + مقدار الخطأ.

حيث أن:

أ هي ثابت هذه العلاقة.  
ب معامل سعر الصرف والذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

لقد كانت نتائج تقدير هذه الداله كمايلي:

سعر الصرف في السوق السوداء = ١,٩٤٣ + ٤٦٢٧, سعر الصرف في السوق الرسمي (٤,٠٥٢)

حيث الأرقام مايبين القوسين تمثل قيمة ت الاحصائيه، مما يعني وجود علاقته معنويه فيما بينهما. كما أن معامل التحديد لهذه العلاقة = ٥٥٨، مما يعني أن ٥٥,٨% من التقلبات في السوق السوداء، ترجع إلى التقلبات في السعر الرسمي. إن أي تغيير في السوق الرسمي، سوف يأخذ طريقه وبشكل سريع إلى السعر في السوق السوداء.

إن وجود واستمرار هذه العلاقة يرجع أساساً إلى أن سعر الصرف الرسمي لا يعبر عن القيمة الحقيقية له، وأنه مقوم باكثر مما ينبغي. لذلك فإن عملية إعادة تقييمه لا تتم في الوقت المناسب، ولكن في ظل وجود فترة إبطاء، ليست بالقصيره. إن تحرك سعر الصرف الرسمي سوف يغطي هذه القيمة المرتفعه، والتي سرعان ما يمتصها سعر الصرف في السوق السوداء، ولكن يظل الفارق السعري ممثلاً بأرباح المضاربين، ثم يزداد هذا الفارق حتى يبتعد مرة أخرى عن قيمته الحقيقية بعد ذلك بمرور الزمن، خاصة في ظل ازدياد الطلب على النقد الاجنبي المصاحب لارتفاع الدخل، وأهمية استيراد المنتجات الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

## ٢- الاتجاه التنازلي لعدم الاستقرار:

يتسم سعر الصرف في السوق السوداء بعدم الاستقرار بالشكل الذي يؤثر على اتجاهاته المستقبلية. غير أن أحد السمات المميزة في مصر والممكن ملاحظتها، هو اتجاه معدلات عدم الاستقرار إلى الانخفاض التدريجي بمرور الزمن، خاصة مع تزايد التسهيلات وفك العديد من القيود على حركة التعامل في النقد الاجنبي.

ولقياس ذلك تم حساب واستخراج مقياس عدم الاستقرار وفقاً لما يلي، حيث تم تقسيم الفتره محل الدراسه إلى ثلاث فترات للتعرف على مدى التطور في حدة عدم الاستقرار:

$$\frac{1}{100} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left[ \frac{\text{القيمة التقديرية لسعر الصرف في السنة } (i) - \text{القيمة التقديرية لسعر الصرف في السنة } (i)}{\text{القيمة التقديرية لسعر الصرف في السنة } (i)} \right]$$

لقد كانت الفتره الأولى عن المده من ٧٠ - ١٩٧٣، وهي تتسم بوجود التذبذب على النقد الأجنبي وبشكل مكثف، أما الفتره الثانيه سمات من ٧٤ - ١٩٨٠ حيث تم فك بعض القيود، مع بعض التسهيلات في التعامل بالنقد الأجنبي، وأخيراً الفتره من ٨١ - ١٩٨٧، حيث شهدت العديد من التسهيلات وفك القيود على التعامل بالنقد الأجنبي.

لقد كانت أرقام عدم الاستقرار في الاتجاه التنازلي، حيث كانت في الفتره الأولى ١٧,٢٥، بينما في الفتره الثانيه ١٦,٥٥٦، وأخيراً عن الفتره الثالثه ١٣,١٤٣.

إن انخفاض حدة عدم الاستقرار في السوق السوداء، ترجع أساساً إلى إدخال العديد من التعديلات في سياسة استخدام وحيازة النقد الأجنبي، مما خفض من حدة الفجوات لهذا السعر، وهذا له نتائج الطيبه، خاصه في الأجل القصير، حيث أنه يسهل القيام بعمليات السوق السوداء، وبأقل خسارة ممكنه، كما أن التأثيرات السلبيه في الأجل الطويل محدوده، حيث أنها تتيح التنبؤ بسعر الصرف وبدرجة أقل من عدم التأكد المصاحبه لهذه الأسعار والتغيرات المستمره فيها.

٣- وجود العلاقة بين السعر الحالي والمستقبلي للسوق السوداء:

إن اتجاهات سعر الصرف المستقبليه يمكن التعرف عليها من أسعار الصرف الحاليه في السوق. إن سعر الصرف الحالي يسلك نفس الطريق الذي تسلكه الأسعار للأصول الأخرى، حيث أنه يعكس التوقعات المستقبليه. لذلك إذا كان هناك توقع بوجود زياده جوهريه لهذه الأصول في المستقبل، فإن ذلك يشكل ضغطاً على السعر الحالي لارتفاعه. لذلك يمكن القول أن الاتجاهات المستقبليه لسعر الصرف تعتمد على الاتجاهات الحاليه لهذا السعر، وإن هناك علاقه طرديه فيما بينهما.

ولاختبار ذلك تم افتراض وجود العلاقه التاليه، حيث إن سعر الصرف في السنه القادمه يعتمد على السعر الحالي:

السعر المستقبلي = أ + ب السعر الحالي + نسبة الخطأ  
للسوق السوداء.                      للسوق السوداء.

لقد كانت نتائج التقدير كما يلي:

السعر المستقبلي = ١,٠٢٩ + ١,٠٥٨٦ السعر الحالي  
للسوق السوداء.                      (١٠,٨٥٩) للسوق السوداء.

$R^2 = .88$                        $F = 116.842$                        $D.W. = 1.458$

وهذا يوضح إن المعامل معنوي إحصائياً ولا يمكن القول إن ب = صفر، مما يعني وجود العلاقة فيما بينهما، كما أنه أيضاً لا يمكن رفض إن ب = ١ ، مما يعني أن أي تأثير في السوق حالياً، سوف يؤثر وبشكل كامل على السعر المستقبلي.

إن وجود هذه السوق بخصائصها المميزة السابق ذكرها، يدعو إلى المزيد من البحث عن العوامل والمحددات المستقبلية التي تلعب الأثر الأكبر في التأثير على متغيراته، وهذا ما سوف يتم تناوله في المبحث التالي.

## المبحث الثاني

### المحددات المستقبلية<sup>(١)</sup> المؤثرة على السوق السوداء.

من الخصائص السابقة، يمكن القول أن هناك مجموعه من المحددات التي تؤثر على مدى التغير في سعر الصرف، والتي سوف يتم اختبارها في هذا المبحث للتعرف على أهميتها ومدى مشاركتها من عدمه.

وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

#### ١- دور المضاربيين:

يعتبر دور المضاربيين من أحد العوامل الأساسية المؤثرة على سعر الصرف في السوق السوداء، حيث أنه مع ازدياد هذا الدور يزداد عرض النقد الأجنبي المتاح في هذه السوق، من خلال قدرة هؤلاء المضاربيين على اجتذاب هذا العرض، بما يساهم في خفض هذا الارتفاع، والعكس صحيح. لقد أدى ظهور وازدياد نشاط السوق السوداء التي تمكن هؤلاء المضاربيين من الاحتراف، حيث إن دورهم أصبح له تأثيره على النشاط في السوق الكلي، والذي وصل في بعض الأحيان إلى التحكم في أسعار النقد الأجنبي في مصر.

إن هذه السوق المنظمة للمضاربيين تقوم على دراسته الحالية والمستقبلية لسوق النقد الأجنبي ومدى الاختلاف عن الاتجاه العام للمتغيرات التالية:

#### أ - الواردات الأساسية والاستيراد بدون تحويل عمله:

تعتبر الواردات (سواء عن طريق الإدارة الاقتصادية أو خارج نطاقها من خلال الاستيراد بدون تحويل عمله) هي المستخدم الرئيسي لايرادات الدولة من النقد الأجنبي. لذلك فإن ارتفاع وانخفاض هذه الواردات له أثره في الطلب على أسعار النقد الأجنبي، حيث أن الانحراف بالزيادة يعني مزيداً من العجز لمقابلة هذه الزيادة بالنقد الأجنبي، والتجا.



الدولة أحياناً إلى السوق السوداء، والعكس إذا كان هناك انخفاض في اتجاه هذه الواردات [وهو أمر مستبعد في ظل تزايد الطلب على السلع الأساسية والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية]. لذا فإن الاختلاف عن الاتجاه العام له تأثيره على ارتفاع أو انخفاض الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي سعر الصرف به. إن هذا الاختلاف (وهو دائماً في الاتجاه الموجب) يزيد من نشاط هؤلاء المضاربين لمحاولة الوفاء بما هو مطلوب للسوق المحلي، في ظل تزايد أرباحهم.

#### ب - الصادرات:

تعتبر إيرادات تصدير السلع والخدمات المختلفة هي المورد الرئيسي للنقد الأجنبي وذلك بجانب الإيرادات من المصادر الأخرى. لذلك فإن أي انحراف عن هذا الاتجاه العام لنمو الإيرادات الناتجة من هذه الصادرات له تأثيره السلبي أو الإيجابي على سعر النقد الأجنبي في السوق السوداء.

إن انخفاض الصادرات عن الاتجاه العام يعني تناقص حصيلته الدولة من النقد الأجنبي واستخدام جزء كبير من احتياطياتها بما يؤدي إلى وجود العجز والذي يتم تغطيته من خلال السوق السوداء، والعكس صحيح. لذا فإن ابتعاد هذه الإيرادات عن الاتجاه العام سوف يؤثر في الطلب على النقد الأجنبي، مما يحفز هؤلاء المضاربين على محاولة سد هذا الفراغ من خلال استقطاب مصادر النقد عبر القنوات غير الرسمية.

#### ج - تحويلات العاملين في الخارج:

تمثل تحويلات العاملين في الخارج المصدر الرئيسي لعرض النقد الأجنبي في السوق السوداء، حيث تحاول فئة المضاربين استقطابها من خلال ارتفاع أسعارها لجلب المزيد منها. غير أن هذه التحويلات تتعرض إلى التقلبات وبالتالي لا يمكن التنبؤ باتجاهها العام. إن وجود هذه الانحرافات في الأجل القصير تتسبب بالتالي في التأثير على أسعار الصرف في السوق السوداء، والعكس صحيح.

إن ازدياد فرص الربح سوف يشجع هؤلاء المضاربين على الالتجاء إلى مصدر هذه التحويلات [وهو ماتعجز عن تحقيقه الإدارة الاقتصادية] طلباً للمزيد منها، في ظل هذه الأسعار المرتفعة وفرص الربح المتوقعة، وبما يؤدي إلى خفض السعر في السوق المحلي.

#### د - التغيير في الاحتياطات:

تمثل الاحتياطات القوه التي يمكن استخدامها عند حدوث أي تقلبات أو انحرافات في إيرادات النقد الأجنبي للوفاء بالمتطلبات الأساسية. لذلك فإن أي تغيير في هذه الاحتياطات سوف يؤثر على سعر السوق السوداء. إن تناقص هذه الاحتياطات يعني تناقص قدرة الدوله على توفير النقد الأجنبي وبالتالي ارتفاع أسعار النقد الأجنبي في السوق السوداء. وعلى العكس كلما زادت هذه الاحتياطات، انخفضت حدة ارتفاع الأسعار، وهذا يمكن ملاحظته عندما تتوافر احتياطات عند كل إعادة تقييم للعمله في مصر والتي تأتي من خلال المؤسسات النقدية والدوليه للمساعدة في برامج التصحيح الهيكلي، مما يكون له أثره في خفض حدة ارتفاع أسعار السوق السوداء، ثم تعود مرة أخرى إلى الارتفاع في ظل تآكل هذه الاحتياطات.

#### ٢- ارتفاع معدلات التضخم:

إن الارتفاع المستمر في الأسعار داخل السوق المحليه له تأثيره المباشر والفوري على سعر الصرف، حيث تزداد القيمة الحقيقيه للعمله الأجنبيه بدلالة العمله المحليه. وهذا له أساسه الواضح في نظرية تعادل القوه الشرائيه Purchasing Parity Power حيث أن التغيير النسبي في سعر الصرف يتم شرحه بواسطة التغيير في معدلات التضخم. إن أي زيادة في هذه المعدلات المحليه عنه بالنسبة للدول الأخرى سوف ينتج عنه توقع تخفيض قيمة العمله. ونظراً لوجود القيود على سعر الصرف في السوق الرسمي وعدم مرونته للتغيرات السعريه (السعر الرسمي) فإن أي ارتفاع في الأسعار سوف ينعكس مباشرة على السوق السوداء، حيث ينبغي أن يتم تغطية هذه الزيادة الجديدة، خاصة وإن هناك العديد من الأفراد يتخذون من النقد الأجنبي وسيله لمواجهة هذا التضخم.

## ٢- النمو النقدي:

أحد محددات سعر الصرف هو مدى التوازن النسبي في النمو النقدي على المستوى المحلي وغيره من الدول الأخرى. لذلك في ظل التوسع النقدي وبشكل أكبر من معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي والنمو النقدي للدول الأخرى، فإن ذلك سوف يؤثر على سعر الصرف في السوق السوداء، في ظل عدم مرونة السعر الرسمي. لذلك من المتوقع (في ظل هذا النمو) أن يؤدي هذا التوسع النقدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار للسوق السوداء للنقد الأجنبي.

وللتعرف على تأثير هذه المحددات، تم التعبير عن هذه المتغيرات في المعادله الآتية:

$$\begin{aligned} & \text{سعر الصرف في السوق السوداء} = \text{أ} + \text{ب الأرباح التي يتحصل عليها} \\ & \text{(دولار لكل جنيه)} \quad \text{المضاربين في السنة الماضيه.} \\ & + \text{ج الأرباح التي يتحصل عليها} \\ & \text{المضاربين في السنة قبل} \\ & \text{الماضية.} \\ & + \text{د الارتفاع في المستوى العام} \\ & \text{للأسعار للسنة الحاليه} \\ & + \text{هـ الارتفاع في المستوى العام} \\ & \text{للأسعار للسنة الماضيه} \\ & + \text{و التوسع أو النمو النقدي في} \\ & \text{السنة الحاليه} \\ & + \text{ز التوسع أو النمو النقدي في} \\ & \text{السنة المقبله} \\ & + \text{مقدار الخطأ} \end{aligned}$$

حيث أن أرباح المضاربين تم التعبير عنها بمقدار الفرق بين السعرين (السوق السوداء والسوق الرسمي)، أما الارتفاع في المستوى العام للأسعار فلقد تم حسابه من معدلات النمو في الأرقام القياسيه لأسعار المستهلكين. لقد تم أخذ فترة ابطاء واحده لكل من الأرباح والمستوى العام للأسعار، حيث أن ارتفاع الأرباح في السنه الماضيه يعتبر حافظاً على جلب المزيد من هذا النقد. كما أن النمو النقدي له تأثيره على ارتفاع السعر في السوق السوداء. من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار. لقد تم أخذ فترة ابطاء. مستقبليه بالنسبة لنمو النقدي للتعبير عن احتمالات التوسع النقدي.

لقد كانت نتائج التقدير للداله سالفة الذكر كما يلي:

سعر الصرف في	
السوق السوداء = ١,٣٧ + ٠,٤٧٢	الأرباح التي يتحصل عليها
(دولار لكل جنيه)	المضاربين في السنه الماضيه.
+ ١,٧٠٨	الأرباح التي يتحصل عليها
(٣,٧٩٤)	المضاربين في السنه قبل الماضيه.
- ٠,٠١٦	الإرتفاع في المستوى العام
(١,٥٤٩)	للأسعار للسنه الحاليه
- ٠,٠٤٥	الارتفاع في المستوى العام
(٢,٢٨١)	للأسعار للسنه الماضيه.
- ٠,٣٧٧	التوسع النقدي في السنه
(١,١٨٩)	الحاليه.
- ٣,٧٣	التوسع النقدي في السنه
(١,٤٣٩)	المقبله.

$$R^2 = ٩٨$$

$$F = ١٠٥,٩٠٤$$

$$D.W = ٢,٤١٨$$

حيث أن الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة ت.

إن نتائج التقدير توضح أن دور المضاربين له تأثيره الواضح والموجب حيث أن المعامل ب ، ج كان معنوياً سواء في الفتره الأولى أو الثانيه للإبطاء، مما يعني أن دور المضاربين له أثره الموجب في انخفاض السعر في السوق السوداء نظراً لارتفاع فرص ربحيتهم. إن انعدام هذا الدور سوف يكون له تأثيره السلبي، مما يعني المزيد من الطلب الذي لا يقابله أي عرض، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بالنسبه للعملات الأجنبيةه.

غير أنه على الجانب الآخر، فإن معامل الأسعار خلال فترة الإبطاء الأولى لم يكن معنوياً (احصائياً) في حين في فترة الإبطاء الثانيه كان معنوياً، مما يعني أن الأسعار تأخذ فترة أطول للتأثير على سعر الصرف الجاري، خاصه في ظل الاتجاه المتصاعد لها، وإن الأفراد في حاجه إلى وقت لإعادة تكوين سلوكهم الاستهلاكي والطلب على النقد الأجنبي. إن ارتفاع الأسعار سوف يترتب عليه مزيداً من انخفاض قيمة عمله المحليه أمام عمله الأجنبيه أو بمعنى آخر ارتفاع السعر في السوق السوداء.

وأخيراً فإن القيمة المتوقعة للاصدار النقدي لم يكن تأثيرها معنوياً، سواء في الفترة الحالية، أو في الفترة المستقبلية (فترة ابطاء واحده)، وإن كانت ذو إشارة صحيحة، مما يعني أن المزيد من الاصدار النقدي سوف يضعف من قيمة العملة المحلية.

إن هذه النتائج يمكن استخدامها للتعرف على أهم المحددات المؤثرة في تحديد التغيير لهذا السعر، حيث أن المتغيرات التي تم اختبارها وشمولها في هذه الدراسة نجحت في تفسير ٩٨% من إجمالي التغييرات المؤثرة على سعر الصرف في السوق السوداء، كما أن علاقه الخطيه التي تم افتراضها لايمكن رفضها (حيث كانت قيمة ف معنوية احصائياً).

#### الخلاصه والاستنتاجات:

إن السوق السوداء للنقد الأجنبي تعد ظاهرة قائمه وموجوده في العديد من الدول الناميه، وتتزايد أنشطتها نتيجة ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي المصاحب للزيادة في الدخل والرغبه في تحقيق معدلات مرتفعه من التنميه الاقتصاديه. غير أن الدراسات المتعلقة بهذه السوق تعتبر نادره، خاصه وإن نشاطها في الماضي كان محدوداً. لذلك تحاول هذه الدراسة سد هذا الفراغ خاصه بعد اتساع أنشطتها. لقد تعرضت الدراسة بالتحليل لأهم الخصائص والمحددات المؤثره على هذه السوق في مصر، مع بيان الآثار الإيجابيه والسلبيه المرتبطه بها.

لقد اتضح من الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء، وإن أي إعادة لتقييم العملة يأخذ طريقه وبشكل مباشر في التأثير على السعر في السوق السوداء، على عكس توصيات العاملين في صندوق النقد الدولي، والتي ترى أن ذلك يؤدي إلى الاقتراب فيما بينهما. كما أن هناك اتجاه تنازلي لعدم الاستقرار في هذه السوق، وهذا يرجع في الفترة الأخيره إلى التعديلات المستمره لسعر الصرف، بما يقربه من قيمته الاقتصاديه والحقيقيه. وأخيراً اتضح أن هناك علاقه قويه بين سعر الصرف المستقبلي والسعر الحالي للسوق السوداء، حيث أن الأخير يعكس شأنه في ذلك شأن الأصول الأخرى، التوقعات المستقبلية المؤثره على ارتفاع وانخفاض قيمته.

تعرض البحث بعد ذلك إلى أهم المحددات المؤثرة على هذا السعر والمتمثلة في أرباح المضاربين، واتجاه الأسعار من خلال تأثير النمو النقدي في السوق المحلي.

من هذا الاستعراض يمكن انوصول إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: على الرغم من أهمية وجود السوق السودان إلا أنه ينبغي أن يكون الفارق سعري أقل ما يمكن، حتى لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكلفة وعدم تمكن الإدارة الاقتصادية من التحكم فيه، لتزايد نشاط المضاربين في هذه السوق وفقاً لهذا الفارق سعري الكبير. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

أ - محاولة خفض الطلب على الدولار كمخزن للقيمة من خلال:

١- رفع سعر الفائده على العملات المحلية، مما يشجع عملية التحويل والاستثمار بالعمله الوطنيه، وبالتالي يدفع بالمزيد من هذه العملات إلى السوق بدلاً من اكتنازها.

٢- إيجاد المنافسه في هذه السوق، حتى لا يكون هناك سوقاً احتكاريًا يؤثر على تحديد أسعارها وخفض أرباح المضاربين<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى السوق السودان، والتي قد تصل إلى حد المطالبه بالقضاء عليها نهائياً، إلا أن هذه السوق لها تأثيرها الإيجابي، وينبغي محاولة الابقاء عليها، ولكن بأقل آثار سلبية، طالما كان الفارق سعري ليس معنوياً، بالشكل الذي يخفض من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية. لذلك فإن المشكله ليست في وجودها، ولكن في حدتها ومحاولة تخفيض آثارها السببه. لذلك ينبغي محاولة الابقاء عليها لما يلي:

أ - إن وجود هذه السوق سوف يكون عاملاً مساعداً في التأثير على خفض حدة عملية إعادة التقييم للعمله المحليه، حيث أن سعر السوق السوداء يتحرك بمعدلات أقل مع وجود فترة ابطاء، مما يساعد على تخفيض الأثر الانكماشى، والعكس عند زيادة قيمتها.

ب - إن السوق السوداء تمثل المؤشر على مدى ابتعاد القيمة الحقيقيه لسعر الصرف الرسمى، والذي ينبغى على الإدارة الاقتصادية عدم تجاهل هذه التحركات باستمرار، مع تعديل سعر الصرف الرسمى طالما كان هناك اتجاهها موجباً لزيادته في السوق السوداء. إن التأجيل في اتخاذ القرار بشأن خفض العمله المحليه وفقاً للتحركات الثابته والمستمره في سعر الصرف للسوق السوداء، يعتبر سياسة غير سليمه، حيث سيترتب عليه خلل جديد قد يتطلب تعديلات وتصحيحات أخرى أكثر تعقيداً.

ج - إن السوق السوداء تتشابه في نظامها مع نظام سعر الصرف الثنائى، وذلك لوجود سعر أساسى وسعر آخر يتم التعامل به خارج السوق، مما يساهم في رفع الاسعار (وبالتالى فإن ذلك يمثل ضريبه على مستعمليهها)، ويؤدى إلى تخفيض مقدار العجز القائم من خلال ضريبه التضخم التي يساهم فيها سعر الصرف في السوق السوداء. لذا فإن وجودها سوف يخفف عن كاهل الدوله عبء المعامله بالسعرين ورقابتهما المستمره.

د - إن أي إعادة لتقييم العمله بغرض التأثير على الاقتصاد القومى، يراعى فيه دائماً التأثير المباشر من خلال السعر الرسمى، مع اهمال تأثير ذلك على السوق السوداء، ومدى تأثيره بهذا الارتفاع، حيث تفترض الادارة الاقتصادية إن هذا سوف يلغى وجود السوق السوداء بعد هذا التقييم. غير أنه ينبغى الاخذ في الاعتبار التأثيرات الغير مباشره على الواردات من خلال سعر الصرف في السوق السوداء، وإن كانت تحركاتها سوف تكون بطيئه في المراحل الاولى.

هـ - إن الاعتراف بالسوق السوداء وتنظيمه يساعد على خلق الجو الاقتصادي الذي يساعد على القيام بالعمليات التجارية غير المشبوهة، ويمنع خلق فئة من المتمرسين على التهريب، تستفيد بقدر لا بأس به من الريع الاقتصادي القائم على الاستغلال والعمل على اتساع الهوة بين السعرين. لذا فإن الوجود المنظم لهذه الأسواق يؤدي في النهاية إلى انخفاض التكلفة.



## الهوامش

(١) تعتبر نسبة تغطية النقد الأجنبي المتاح للواردات منخفضة، مما يزيد من أعباء الإدارة الاقتصادية لتوفير هذه المتطلبات عبر القنوات الشرعية ويزيد بالتالي من أهمية السوق السوداء.. لقد بلغت هذه النسب كما يلي في الفتره من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٨٦/٨٥:

السنة	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
النسبة	٦٧,٢%	٦١,٢%	٧٤%	٧٢,٨%	٧٢,٢%	٧١%

(٢) لجأت الدوله إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عمله لأول مره عام ١٩٥١ عندما انخفضت صادرات مصر من القطن، ثم توسعت فيه بعد عام ١٩٦٧.

(٣) طبق هذا النظام لأول مره عام ١٩٦٩، حيث تم منح علاوة نسبتها من ٥٠ - ٥٥%. وحتى أول سبتمبر ١٩٧٢ طبقت مصر نظام السوق الموازيه للنقد الأجنبي، حيث جرى العمل على إضافة ٥٠% من سعر الشراء لتحديد سعر الصرف التشجيعي، ثم تتابعت القوانين لكي تزيد نسبة السعر التشجيعي إلى ٧٤%.

(٤) هناك مجالات أخرى لاستخدام النقد الأجنبي في ظل السوق السوداء، متمثلاً ذلك في استخدامه للأغراض الشخصية[السياحة، الحج .. إلخ]، إلا أن تأثيرات ذلك موسميّه ومحدوده إذا ماقورنت بأرقام الاستيراد بدون تحويل عمله، كما أن هذا لايتضمن العمليات غير القانونيه والتي يصعب تقدير قيمتها.

(٥) انظر في ذلك مقاله Michael Nowak في أوراق العاملين لصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٤. والذي أوضح علاقه بين السعر في السوق الرسمي والسعر في السوق السوداء، عند إعادة التقييم.

(٦) تم التركيز على المحددات المستقبلية نظراً لعدم معنوية بعض المسلمات عند التقدير، مما يضعف من تأثيرها في شرح هذه الظاهره، ولكن يمكننا من التنبؤ المستقبلي لمدى تأثير المتغيرات التي تم شمولها، خاصه وإن معامل التحديد كان مرتفعاً، كما أن إشارة هذه المتغيرات كانت صحيحة وفقاً لما تقتضيه أصول النظرية الاقتصادية.

(٧) قامت الدولة مؤخراً بالسماح بفتح مكاتب للصرافه للتعامل في النقد الاجنبي بيعاً وشراءً، في ظل بعض القيود التي لاتؤثر سلباً على كيفية استخدام هذه الاموال، مما يخلق جو من المنافسة وفي اطار منظم، على عكس ماكان سائداً من قبل.

REFERENCES

- Bhagwati, Jagdish N., Anne Krueger and C. Wibulswasdi (1974), "Capital Flight from LDC's: A Statistical Analysis", in Bhagwati, J. ed., *Illegal Transactions in International Trade*, North Holland, Amsterdam.
- Dorn busch Rudiger, et al. (1983), "The Black Market for Dollars in Brazil", *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 98.
- Blejer, Mario I. (1978), "Exchange Restrictions and the Monetary Approach to the Exchange Rate", in *The Economics of Exchange Rates*, ed., By Jacob A. Frankel and Harry G. Johnson, Addison Wesley.
- Kamin, Steven B. (1990), "Contractionary Devaluation with Black Markets for Foreign Exchange" *International Finance Discussion Papers No. 370*, Board of Governors of the Federal Reserve System.
- Lizondo, Saul and Peter J. Montiel (1988), "Contractionary Devaluation in Developing Countries: Analytical Overview", *IMF Working Papers 88/51*, International Monetary Fund.
- Nowak, Michael (1984), "Quantitative Controls and Unofficial Markets in Foreign Exchange", *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 31, No.2.

Pinto, Brian (1990), "Black Market Premia, Exchange Rate Unification and Inflation in Sub-Saharan Africa", The World Bank Economic Review, Vol. 3, N.3.

Sheikh, Munir (1976), "Black Market for Foreign Exchange, Capital Flows and Smuggling", Journal of Development Economics, Vol. 3.